# اتفاقية عدم الإفصاح

**اتفق كل من**:

الطرف الأول: .....وعنوانه.....

والطرف الثاني: .....وعنوانه.....

**على آلاتي:**

1. يقر كلا الطرفين أن هذه الاتفاقية قد تحررت بغية حماية الملكية المشروعة والأعمال التجارية وغيرها من المصالح التي تخص كل طرف ويقصد بذلك أن تكون ملزمة وواجبة النفاذ.
2. إن جميع أنواع البيانات والمعلومات المتداولة بين الأطراف تمتاز بالخصوصية وتندرج تحت "هام وسري للغاية" ويتم التعامل معها على هذا الأساس.
3. أي طرف يتسلم بيانات أو معلومات من الطرق الآخر يتم التعامل معها بهذه الصفة "هام وسري للغاية" ولا تستخدم إلا في الأغراض المنصوص عليها بهذا الاتفاق (براءات الاختراعات والافكار والمشروعات) وليس مصرحا بتداولها خارج حدود الاطراف الموقعة على هذه الاتفاقية او في غير اغراضها باعتبارها بيانات ومعلومات غاية في السرية والحساسية بكافة جوانبها الفنية والمالية وبلا حدود لذلك وبما تشمله من برامج وأجهزة وتجهيزات واستشارات واقتراحات وخطط وتطبيقات الخ. وكذلك كافة الجوانب الادارية والتخطيطية والمستقبلية من توسع واضافات فضلا عن الموردين والعملاء، وبما تشمله من جوانب تدريبية او نقل للتكنولوجيا أو أي أفكار جديدة او نشرات او ابحاث او تصميمات او رسومات هندسية او استشارية او احصائية وكل ما يتعلق بذلك من خصوصيات مباشرة وغير مباشرة.
4. جميع الأطراف تتعامل مع تلك البيانات والمعلومات بصفة "سري وهام للغاية" بنفس القدر من العناية المطلوبة لتفادي إفشاء الأسرار المتعلقة بتلك البيانات أو المعلومات إلا بترخيص رسمي من باقي الأطراف، ويتعرض للمساءلة القانونية إذا نقض هذا العقد.
5. اتفقت كافة الأطراف على حفظ هذه البيانات أو المعلومات في مكان آمن، بحيث لا يسمح لغير الأطراف المعنية بالتعامل معها باي شكل كان.
6. في حالة انسحاب أحد الاطراف من هذه الاتفاقية فلا يحق له افشاء اسرار ما لدية من بيانات او معلومات قبل الحصول على اذن مسبق من كافة الاطراف الاخرى.
7. يلتزم المنسحب بتسليم ما لديه من مستندات او بيانات بكافة انواعها واشكالها لباقي الاطراف قبل انسحابه وابراء ذمته من باقي الأطراف.

8. تطبق على هذه الاتفاقية قوانين وأنظمة وتعليمات المملكة الأردنية الهاشمية سارية المفعول وتفسَّر وفقاً لها. وفي حال نشوب أي نزاع بين الفريقين حول تطبيق و/أو تفسير بنود هذه الاتفاقية فتكون محاكم المملكة الأردنية الهاشمية صاحبة الاختصاص بالنظر والفصل في هذا النزاع.
9. يحق للطرف الاول في حال الإخلال بأحد بنود " اتفاقية عدم الإفصاح " المضمنة تطبيق العقوبات الجزائية من قبل الجهات القضائية المختصة كالتالي:
   I. تنطبق على هذه الاتفاقية قوانين وأنظمة وتعليمات المملكة الأردنية الهاشمية سارية المفعول وتفسَّر وفقاً لها. وفي حال نشوب أي نزاع بين الفريقين حول تطبيق و/أو تفسير بنود هذه الاتفاقية فتكون محاكم المملكة الأردنية الهاشمية صاحبة الاختصاص بالنظر والفصل في هذا النزاع .
   II. بالرغم من كامل ما ورد في هذا البند و/أو في هذه الاتفاقية، في حال إقامة دعوى و/أو أي إجراء قانوني و/أو قضائي من أي طرف ثالث ضد الطرف الأول في أي بلد ووفقاً لأي قانون، فيحق للطرف الأول تقديم طلب بإدخال و/أو ضم الطرف الثاني لهذه الدعوى و/أو الإجراء في أي وقت لا يتحمَّل مركز الابتكار والريادة في الجامعة الأردنية أية تبعات و/أو التزامات مالية و/أو غير مالية في مواجهة الطرف المتعاون و/أو الغير جرَّاء تنفيذ هذه الاتفاقية.
10. تحدد سنة واحدة كحد أعلى للعمل بموجب هذا الاتفاق بين كافة الاطراف الموقعة على هذا العقد ابتداء من تاريخ التوقيع.

**تم التوقيع هذه الاتفاقية بحضور واتفاق الطرفين بتاريخ: (  /  /  )**

**التواقيع:**

| الطرف الأول | الطرف الثاني |
|---|---|
| ..... | ..... |